التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **نوفمبر 2025**

مؤشر الأسهم الخليجية يسجل أكبر تراجع له في أكثر من 3 سنوات في ظل انخفاض معظم الأسواق...

تراجع مؤشر الأسهم الخليجية في نوفمبر 2025 بعد تسجيله مكاسب متتالية على مدار شهرين، مدفوعاً بالأداء الضعيف واسع النطاق الذي شهدته معظم أسواق المنطقة. ويعكس هذا التراجع الضغوط التي تعرضت لها مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية، في وقت شهد فيه السوق الأمريكي تعافياً حاداً بنهاية الشهر بعد الهبوط الحاد الذي سجله خلال الأسبوع الثالث نتيجة المخاوف المتعلقة بارتفاع تقييمات أسهم قطاع التكنولوجيا. وعكس التعافي الذي شهدته الاسواق الأسبوع الأخير من الشهر آمال خفض أسعار الفائدة في ديسمبر 2025. كما تأثرت الأسواق الخليجية باستمرار تراجع أسعار النفط للشهر الرابع على التوالي في نوفمبر 2025 لتصل إلى 63.2 دولار أمريكي للبرميل.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,428.2	(1.4%)	20.3%	173.1	6.8	15.4	1.3	2.4%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	8,440.6	(4.7%)	24.0%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	8,316.9	(4.2%)	20.4%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,856.3	(1.9%)	20.3%					
السعودية	10,590.9	(9.1%)	(12.0%)	2,400.4	23.0	18.0	2.2	3.7%
أبوظبي	9,747.2	(3.5%)	3.5%	801.8	7.1	20.2	2.5	2.4%
دبي	5,836.9	(3.7%)	13.1%	267.7	3.4	9.5	1.7	4.9%
قطر	10,615.1	(3.1%)	0.4%	174.4	2.2	12.0	1.3	4.7%
البحرين	2,040.3	(1.1%)	2.7%	70.6	0.09	14.0	1.4	3.7%
عمان	5,705.7	1.7%	24.7%	40.5	1.7	9.2	1.2	5.4%
إجمالي الأسواق الخليجية				3,928.4	44.3	16.6	2.1	3.6%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وانخفض مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 6.9 في المائة خلال الشهر، مسجلاً أكبر تراجع له في أكثر من ثلاث سنوات منذ سبتمبر 2022. ومن بين سبعة أسواق مالية في الدول الخليجية، تمكنت بورصة مسقط فقط من تسجيل مكاسب خلال الشهر بنسبة بلغت 1.7 في المائة، في حين تراجعت باقي مؤشرات الأسواق الخليجية. وسجلت السوق السعودية أكبر تراجع شهري بنسبة 9.1 في المائة بعد أن أنهت جميع المؤشرات القطاعية الشهر على انخفاض، ما دفع مؤشر السوق العام (تاسي) للتراجع إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ منتصف سبتمبر 2025. وجاءت أسواق دبي وأبوظبي في المرتبة التالية بتراجعات بلغت نسبتها 3.7 في المائة و3.5 في المائة، على التوالي، تلتها قطر بانخفاض شهري قدره 3.1 في المائة. وعلى أساس الأداء منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه، ارتفع المؤشر الخليجي هامشياً بنسبة 0.12 في المائة، متأثراً بصفة رئيسية بالتراجع الحاد الذي سجلته السوق السعودية بنسبة 12.0 في المائة.

وعلى الصعيد القطاعي، أظهر تحليل أداء قطاعات الأسواق الخليجية خلال الشهر تراجعاً واسع النطاق، إذ سجلت جميع القطاعات انخفاضات جماعية. وجاء مؤشر قطاع السلع طويلة الأجل في صدارة القطاعات المتراجعة بتسجيله لانخفاض حاد بلغت نسبته 13.7 في المائة، وتبعه قطاعات الرعاية الصحية والفنادق والترفيه والتأمين بخسائر ثنائية الرقم تجاوزت نسبة 10 في المائة. كما سجلت القطاعات القيادية الكبرى مثل البنوك والمواد الأساسية تراجعات بنسب متوسطة في خانة الأحاد، في حين فقد مؤشر قطاع الطاقة نسبة 4.0 في المائة من قيمته.

أما على الصعيد العالمي، فظل أداء أسواق الأسهم العالمية متبايناً خلال الشهر، إذ تمكن مؤشر ستاندرد أند بورز 500 من تسجيل نمواً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة بنهاية تداولات الشهر، في حين ارتفعت الأسواق الأوروبية بنسبة 0.8 في المائة. وسجل مؤشر مورجان ستانلي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر تراجع شهري بنسبة 2.3 في المائة، مدفوعاً بانخفاض الأسهم الصينية بنسبة 1.7 في المائة إضافة إلى تراجع مؤشرات كوريا وتايوان بنسبة 4.4 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، ساهم صعود مؤشر سينسيكس الهندي إلى مستويات قياسية بنهاية الشهر في الحد من شدة تراجع الأسواق الآسيوية بصفة عامة. وفي المقابل، استمرت التقييمات المرتفعة لشركات التكنولوجيا في إثارة المخاوف بشأن الأسهم الأمريكية، وهو ما انعكس في تراجع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 1.5 في المائة، وانخفاض مؤشر ستاندرد أند بورز 500 لقطاع التكنولوجيا بنسبة 4.4 في المائة.

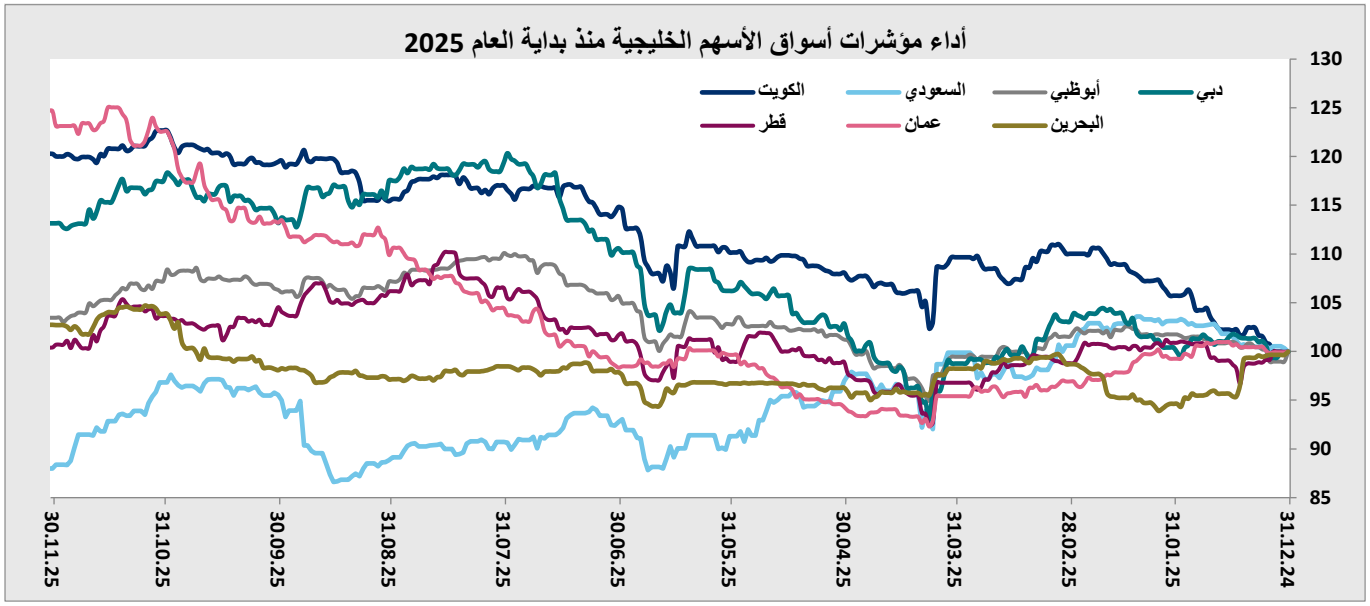

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت في نوفمبر 2025 عقب الخسائر واسعة النطاق التي طالت معظم قطاعات السوق. وعلى صعيد المؤشرات المختلفة للسوق، سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أكبر تراجع شهري بنسبة 4.7 في المائة، نتيجة الأداء الضعيف لمعظم أسهم المكونات المدرجة ضمنه. كما سجل مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام تراجعات شهرية بلغت نسبتها 4.2 في المائة و1.9 في المائة، على التوالي، في حين شهد مؤشر السوق الأول انخفاضاً أقل نسبياً بنسبة 1.4 في المائة خلال الشهر. وعلى مستوى الأداء منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه، ظلت كافة مؤشرات السوق في المنطقة الخضراء، إذ صعد مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 24.0 في المائة، وتبعه مؤشر السوق الأول بمكاسب بلغت نسبتها 20.3 في المائة. كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 20.4 في المائة، في حين تقدم مؤشر السوق العام بنسبة 20.3 في المائة، ما يجعل السوق الكويتي ثاني أفضل الأسواق أداءً على مستوى الدول الخليجية.

وعلى صعيد قطاعات السوق، شهدت المؤشرات القطاعية في بورصة الكويت تراجعات واسعة النطاق، إذ سجلت خمسة مؤشرات قطاعية فقط مكاسب. وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في صدارة القطاعات الرابحة بتسجيله لمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 21.4 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع التأمين وقطاع الرعاية الصحية بمكاسب بلغت نسبتها 1.8 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، سجل مؤشر قطاع التكنولوجيا أكبر تراجع شهري بنسبة 19.0 في المائة، تلاه مؤشري قطاع المرافق العامة وقطاع الطاقة بانخفاضات بلغت نسبتها 7.7 في المائة و5.6 في المائة، على التوالي. وجاءت مكاسب قطاع السلع الاستهلاكية

مدفوعة بارتفاع سهم شركة ميزان القابضة بنسبة 23.8 في المائة، في حين دعمت مكاسب بنسبة 7.6 في المائة و1.5 في المائة سجلتها أسهم كلا من مجموعة الخليج للتأمين وشركة إعادة التأمين الكويتية أداء مؤشر قطاع التأمين. أما الانخفاض المسجل في قطاع التكنولوجيا فعكس تراجع أسهم مكونه الوحيد، وهو شركة الأنظمة الآلية. كما سجلت المؤشرات القيادية مثل مؤشر قطاع البنوك تراجعاً بعد انخفاض معظم أسهم البنوك، في إشارة إلى الضعف الموسمي وعمليات جني الأرباح بعد وصول بعضها إلى مستويات سعرية مرتفعة. وجاءت مكاسب قطاع الخدمات الاستهلاكية على خلفية ارتفاع أسهم طيران الجزيرة والسينما الكويتية الوطنية. وفي قطاع الاتصالات، تراجعت أسهم اثنتين من الشركات الأربع المدرجة من المؤشر خلال الشهر، إذ انخفض كلا من سهمي زين وأوريدو بنسبة 1.9 في المائة 2.2 في المائة، على التوالي.

أما على صعيد الأداء الشهري للأسهم المختلفة، فجاء سهم شركة اكتتاب القابضة في صدارة الأسهم الرابحة بتسجيله لمكاسب بنسبة 63.9 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة حياة للاتصالات وشركة التمدين الاستثمارية بمكاسب بلغت نسبتها 42.2 في المائة و37.8 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، سجل سهم شركة مراكز التجارة العقارية أكبر انخفاض بنسبة 47.8 في المائة، وتبعه كلا من سهمي الشركة العربية العقارية وشركة رابطة الكويت والخليج للنقل، بتسجيلهما لخسائر شهرية بنسبة 33.9 في المائة و28.7 في المائة، على التوالي. أما فيما يتعلق بأنشطة التداول، فقد شهد الشهر تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالشهر السابق، إذ انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة في نوفمبر 2025 بنسبة 38.1 في المائة ليصل إلى 10.0 مليار سهم مقابل 16.2 مليار سهم تم تداولها في أكتوبر 2025. كما تراجع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 36.0 في المائة ليصل إلى 2.1 مليار دينار كويتي في نوفمبر 2025 مقابل 3.3 مليار دينار كويتي الشهر السابق.

السعودية

سجلت السوق المالية السعودية أكبر تراجع شهري على مستوى الأسواق الخليجية خلال شهر نوفمبر 2025. إذ وصل المؤشر إلى أعلى مستوياته مغلقاً عند 11,655.9 نقطة في بداية الشهر، قبل أن يتجه للهبوط معظم فترات الشهر لينهي تداولاته منخفضاً بنسبة 9.1 في المائة عند 10,590.9 نقطة. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بصفة رئيسية بالانخفاض الحاد لأسعار النفط إلى جانب تباين النتائج المالية التي أعلنت عنها الشركات. ودفع التراجع المسجل في نوفمبر 2025 المؤشر إلى المنطقة السلبية على أساس الأداء منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه، مسجلاً تراجعا بنسبة 12.0 في المائة، والذي يعد أكبر تراجع بين الأسواق الخليجية. وشهد سوق الاكتتابات العامة الأولية نشاطاً ملحوظاً خلال الشهر، إذ تم طرح أسهم ثلاث شركات هي تحديداً: شركة اتحاد جروننفلدر سعدي القابضة "سي جي إس"، وشركة المسار الشامل للتعليم، وشركة شري للتجارة. كما انتقل سهم شركة كومل من السوق الموازية (نمو) إلى السوق الرئيسية (تاسي)، وتم استكمال عملية الانتقال في 26 نوفمبر 2025.

أما على صعيد الأداء القطاعي، تراجعت قطاعات السوق السعودية خلال الشهر على نطاق واسع، إذ سجل قطاع المرافق العامة أكبر انخفاض على مستوى السوق بفقده نسبة 18.2 في المائة من قيمته بعد تراجع معظم مكوناته. وتلاه قطاعا الخدمات الاستهلاكية والتطبيقات وخدمات التقنية بانخفاضات بلغت نسبتها 16.2 في المائة و14.8 في المائة، على التوالي. وفي قطاع الطاقة، تراجع سهم أرامكو بنسبة 5.3 في المائة خلال الشهر. كما سجل مؤشر قطاع البنوك، والذي يعد من أكبر المؤشرات القطاعية من حيث الثقل الوزني في السوق، تراجعاً بنسبة 7.9 في المائة، إذ انخفضت أسهم جميع البنوك المدرجة خلال الشهر. وشهدت أسهم البنوك الكبرى مثل مصرف الراجحي تراجعاً بنسبة 8.4 في المائة، في حين انخفض كلا من سهمي بنك البلاد والبنك العربي الوطني بنسبة 12.1 في المائة و8.3 في المائة، على التوالي. أما قطاع الاتصالات، فقد تعرض لضغوط نتيجة تراجع جميع مكوناته، إذ تراجع سعر سهم زين السعودية (-8.6 في المائة)، وشركة الاتصالات السعودية (-5.9 في المائة)، واتحاد اتصالات – موبايلي (-8.7 في المائة). وفي قطاع المرافق العامة، تراجعت معظم الاسهم المدرجة، بقيادة كلا من سهمي أكوا باور ومياهنا، بتراجعهما بنسبة 20.6 في المائة و17.3 في المائة، على التوالي، في نوفمبر 2025.

وجاء سهم شركة رتال للتطوير العمراني في صدارة قائمة الأسهم الرابحة خلال الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 4.1 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة البابطين للطاقة والاتصالات وسهم شركة المصانع الكبرى للتعدين بمكاسب بلغت نسبتها 3.7 في المائة و3.3 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة الخليج للتدريب والتعليم في الصدارة بفقده نسبة 29.5 في المائة من قيمته، تبعه كلا من سهمي الشركة السعودية للتنمية الصناعية وشركة الراجحي للتأمين التعاوني، بخسائر شهرية بلغت نسبتها 28.4 في المائة و27.9 في المائة، على التوالي. أما على صعيد أنشطة التداول في السوق السعودية، فقد شهدت تراجعاً خلال شهر نوفمبر 2025، إذ انخفضت كمية التداولات الشهرية بنسبة 32.6 في المائة لتصل إلى 4.1 مليار سهم مقابل 6.1 مليار سهم تم تداولها في أكتوبر 2025. كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة لهذا الشهر بنسبة 29.2 في المائة لتبلغ 86.4 مليار ريال سعودي مقابل 121.9 مليار ريال سعودي الشهر السابق.

الإمارات

سجل مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام تراجعاً بنسبة 3.5 في المائة في نوفمبر 2025 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,747.17 نقطة، لكن أداء المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه ارتفع إلى 3.5 في المائة. وشهد أداء قطاعات السوق اتجاهاً سلبياً على نطاق واسع، إذ سجلت تسعة من أصل عشرة قطاعات خسائر، بينما حقق القطاع المتبقي مكاسب هامشية. وجاء التراجع العام للمؤشر مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، لا سيما القطاع المالي (-2.2 في المائة) وقطاع الاتصالات (-7.5 في المائة) وقطاع العقار (-8.8 في المائة). وفي القطاع المالي، شهدت عدة بنوك مدرجة في البورصة تصحيحات سعرية ملحوظة، من بينها بنك أبوظبي الأول (-9.2 في المائة) والبنك التجاري الدولي (-6.4 في المائة). كما ساهمت الخسائر الشهرية التي سجلتها عدد من القطاعات مثل المواد الأساسية (-1.3 في المائة) والرعاية الصحية (-9.7 في المائة) في زيادة الضغوط على مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام في نوفمبر 2025.

شهد المؤشر العام لسوق دبي المالي ثاني أكبر تراجع شهري على مستوى الأسواق الخليجية في نوفمبر 2025، منخفضاً بنسبة 3.7 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,836.9 نقطة، بعد تسجيله لمكاسب شهرية بنسبة 3.8 في المائة في أكتوبر 2025. وساهم هذا التراجع في الحد من مكاسب المؤشر منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه لتصل إلى 13.1 في المائة، ليظل ثالث أفضل المؤشرات أداءً على مستوى الأسواق الخليجية خلال العام. وجاء أداء القطاعات خلال الشهر مائلاً نحو الهبوط، إذ سجلت 6 من أصل 8 مؤشرات قطاعية تراجعاً، بينما حقق المؤشرين المتبقيين مكاسب. وساهمت التراجعات التي سجلتها القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، وتحديداً مؤشر القطاع المالي (-5.9 في المائة) ومؤشر العقار (-3.8 في المائة)، في الضغط على المؤشر العام. وكان لتراجع أسهم البنوك الكبرى، بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني (-13.2 في المائة) وبنك دبي التجاري (-4.0 في المائة)، أثر واضح في تراجع كل من مؤشر القطاع المالي ومؤشر السوق العام. وضمن مؤشر قطاع العقارات، سجلت 5 من أصل 7 شركات مكونة للمؤشر تراجعاً خلال شهر نوفمبر 2025. وعلى جانب القطاعات الرابحة، تصدر قطاع الاتصالات بمكاسب هامشية بلغت نسبتها 0.6 في المائة، وتبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية بارتفاع هامشي بلغت نسبته 0.2 في المائة.

قطر

تراجع أداء بورصة قطر للشهر الرابع على التوالي في نوفمبر 2025، مسجلة رابع أكبر انخفاض شهري على مستوى الأسواق الخليجية خلال الشهر. إذ ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر في بداية الشهر إلى 11,058.92 نقطة بتاريخ 6 نوفمبر 2025 بدعم من مشتريات المؤسسات الأجنبية، قبل أن يتراجع خلال بقية الشهر لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 10,615.1 نقطة بانخفاض بلغت نسبته 3.1 في المائة. كما تراجع مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 2.9 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 3,991.4 نقطة. وأدى هذا التراجع المسجل في نوفمبر 2025 إلى تقليص مكاسب مؤشر بورصة قطر 20 منذ بداية العام الحالي

حتى تاريخه إلى 0.4 في المائة، في حين سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم مكاسب بنسبة 5.7 في المائة. وعلى صعيد أداء القطاعات، مال الأداء تجاه الهبوط، إذ تراجعت ستة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية خلال شهر نوفمبر 2025. وعلى جانب المؤشرات القطاعية الرابحة، تصدر قطاع التأمين بتسجيله مكاسب بلغت نسبتها 0.9 في المائة. وسجل قطاع العقارات أكبر انخفاض بين المؤشرات القطاعية بنسبة 4.5 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,500.7 نقطة. وتبعه كلا من مؤشري قطاع الصناعة وقطاع الاتصالات بتراجعات بلغت نسبتها 4.3 في المائة و3.9 في المائة، على التوالي.

البحرين

تراجع مؤشر البحرين العام بنسبة 1.1 في المائة في نوفمبر 2025 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,040.3 نقطة. وجاء أداء المؤشرات القطاعية خلال الشهر مائلاً إلى السلبية، إذ انخفضت خمسة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية، في حين سجل المؤشرين المتبقيين ارتفاعاً. وكان التراجع العام مدفوعاً بالخسائر التي سجلتها القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، خاصة قطاع المواد الأساسية (-2.3 في المائة) والقطاع المالي (-0.9 في المائة). وساهمت التراجعات التي سجلتها أسهم الشركات القيادية في الضغط على مؤشر القطاع المالي، ومنها مجموعة جي اف اتش المالية (-5.0 في المائة) والمؤسسة العربية المصرفية (-2.0 في المائة). وبالمثل، انخفض سهم المونيوم البحرين (البا)، وهو المكون الوحيد لمؤشر قطاع المواد الأساسية، بنسبة 2.3 في المائة. في المقابل، ارتفع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 7.9 في المائة، مدفوعاً بالكامل بارتفاع سهم بي ام ام أي بنسبة 13.6 في المائة. وسجل مؤشر قطاع العقارات أكبر تراجع بين المؤشرات القطاعية بنسبة 3.6 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,371.4 نقطة، نتيجة لانخفاض كلا من سهمي عقارات السيف (-5.0 في المائة) وشركة البحرين لمواقف السيارات (-1.8 في المائة).

عمان

كان مؤشر مسقط 30 الأفضل أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي للشهر الثاني على التوالي، كما سجل خامس ارتفاع شهري على التوالي في نوفمبر 2025، مرتفعاً بنسبة 1.7 في المائة بعد تسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 8.3 في المائة في أكتوبر 2025. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند 5,705.72 نقطة. وجاء مؤشر قطاع الخدمات في الصدارة بارتفاع ملحوظ بلغت نسبته 3.9 في المائة، في حين تراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,212.1 نقطة. وجاء صعود مؤشر قطاع الخدمات مدعوماً بارتفاع أسعار أسهم مكوناته الرئيسية، بما في ذلك سهم الشركة العمانية القطرية للاتصالات (+26.5 في المائة) وشركة صلالة لخدمات الموانئ (+8.2 في المائة). وبالمثل، جاء نمو مؤشر الصناعة مدفوعاً بالمكاسب القوية التي سجلتها عدة شركات من ضمنها شركة الغاز الوطنية (+7.6 في المائة) وشركة عمان للمرطبات (+8.9 في المائة).

وجاء سهم الشركة العمانية القطرية للاتصالات في صدارة قائمة الأسهم الأفضل أداءً في نوفمبر 2025 بمكاسب بلغت نسبتها 26.5 في المائة، وتبعه كلا من سهمي المركز المالي العماني (فينكورب) بارتفاع بلغت نسبته 16.7 في المائة، فيما حققت كلية مجان مكاسب بنسبة 14.0 في المائة. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، سجل سهم شركة الخدمات المالية أكبر انخفاض بنسبة 33.1 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة الأنوار للاستثمارات وشركة الأسماك العمانية بانخفاضات بلغت نسبتها 11.8 في المائة و6.9 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com